وزير العمل والشؤون الاجتماعية البحريني عبدالنبي الشعلة:

مشكلة البطالة تنحصر في العمالة غير المؤهلة وغير المدربة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية البحريني، عبدالنبي الشعلة شاب في الاربعينات. التحق بالقطاع الخاص بعد تخرجه من احدى الجامعات الهندية مع بداية السبعينات، ثم عمل في القطاع العام لفترة قصير مارس بعدها العمل الحر. وقد اكتسب خبرة ثلاثة مواقع، وهي العمل في القطاع العام والخاص وصاحب عمل كادارة مشاريع، ومدير مجموعة من المؤسسات والشركات التي لاتزال قائمة. وانتخب عضواً في مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، ثم نائباً لرئيس الغرفة، ثم اختير عضواً في مجلس الشورى منذ تاسيسه.

توجهت «الحوادث» الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ودار معه الحوار التالي:

«الحوادث»: من أين تبدأون بمعالجة مشاكل العمل وهي ليست قليلة؟

الوزير الشعلة: لقد بدانا.

«الحوادث»: كيف ومتى وأين؟

الوزير الشعلة: الغينا لوحة مراجع من جميع ادارات واقسام الوزارة.

«الحوادث»: وما علاقة الغاء هذه اللوحة بحل المشاكل؟

الوزير الشعلة: الغاء هذه الكلمة هي الاهم... (وراح الوزير يفسر ذلك قائلاً):

لا يوجد في قاموس حل المشاكل كلمة رجع ويراجع. فعندما يجد المواطن هذه الكلمة يعني انه سيراجع لمدة سنة مثلاً ولا تنتهي معاملة وهنا يواجه المشكلة.

لذلك الغينا كلمة يراجع ووضعنا كل امكانياتنا لانهاء المعاملة في اليوم نفسه فلا يعود للوزارة الا لانهاء معاملة جديدة. وهكذا نكون قد بدانا الطريق من البداية لان اكثر ما يعاني منه المواطن هو احساسه بان الوزارة ما وجدت الا لتقدم المعونات البعيدة عن انسانيته، مع ان العكس هو الصحيح. فوزارة العمل والشؤون وجدت لتجسد انسانية المواطن. من هنا علينا ان نبدا بتبديل هذا الاحساس لدى المواطن ووضعه في المكان اللائق به.

«الحوادث»: ما هي نسبة العمالة الاجنبية في البحرين؟

الوزير الشعلة: العمالة الاجنبية في البحرين نسبتها في القطاع الخاص في حدود ٧٠ بالمائة، و٣٠ بالمائة بحرنيين وهي أعلى نسبة في البحرين. اما بالنسبة للقطاع العام فالعمالة الاجنبية هي ١٠ بالمائة فقط و٩٠ بالمائة بحرنيين، وهذه ايضاً أعلى نسبة في المنطقة، وبالنسبة للعمالة العربية في القطاع الخاص فهي في حدود ٢٠ بالمائة فقط.

«الحوادث»: هل هناك بطالة في اوساط المواطنين في البحرين؟

الوزير الشعلة: الحقيقة نعم. وقد تمكنا من حصرها وتحديدها ضمن أطرها الحقيقية. واتضح حسب آخر احصائية في آب (اغسطس) الماضي - ان عدد العاطلين حتى ذلك الوقت هو ٤,٠٩٩ بحرنياً، وهي تشكل في جملتها نسبة ١,٨ من حجم قوة العمل المقدرة بحدود ٢٣٩ الف مواطن.

وبنهاية شهر كانون الأول (ديمسبر) الماضي اعدت احصائية وجرد آخر واتضح ان هناك تحسناً ملحوظاً

الوزير عبدالنبي الشعلة: ليست المشكلة عدم وجود فرص عمل

في نسبة البطالة حيث انخفضت الى ١,٤ بالمائة واصبح عدد العاطلين ٣,٣٤٤ بحرينياً.

«الحوادث»: هناك من يقول ان المواطن البحريني يود ان يفرض العمل الذي يريده والا فلا، ما مدى صحة هذا الاتهام؟

الوزير الشعلة: هذه الظاهرة ان وجدت في البحرين فهي ليست فريدة من نوعها. فمن المعروف ان أي انسان يسعى ويتمنى ان يحصل على الهدف الذي يريده. وأعتقد ان الأمر ليس خطأ او خطيئة بل بالعكس يجب على الانسان ان يحقق طموحاته.

انما الخطأ الا يكون هذا الشخص غير مهيأ للعمل الذي يسعى اليه ويصر على الحصول على هذا العمل دون المرور عبر قنوات وجسور التدريب والاعداد. ومع ذلك فقد تقلص وجود هذه الظاهرة واصبحت هناك قناعة لدى الجميع بان الصعود الى سلم الهدف يستدعي المرور عبر عتبات مختلفة ومتعددة اهمها التدريب والاعداد واكتساب الخبرة من خلال الممارسة العملية. ولقد وجدنا تجاوباً من كلا الجانبين، اعني اصحاب الاعمال والقطاع الخاص، في الاهتمام بقضية تدريب المواطن واعداده للاندماج في النشاط الاقتصادي.

«الحوادث»: وما هي التخصصات التي تتمشى مع طبيعة البلاد؟

الوزير الشعلة: البحرين كبقية دول المنطقة استعانت بالأيدي العاملة لسد احتياجاتها في مختلف الانشطة. ومن حسن حظ العامل البحريني في الوقت الحاضر انه يتمتع بفرص عمل في جميع المواقع وعلى جميع المستويات اذا كان الفرد مهيئاً ومدرباً ولديه الخبرة الكافية للعمل. فقد تزايدت الحاجة الى تعدد مهارات هذا العامل. فمثلاً لم يعد هناك طابع آلة كاتبة او مشغل او سكرتير، فالسكرتير الآن يجب ان يكون ملما بالآلة الطابعة، ومشغل كمبيوتر ويعرف كيفية حفظ الملفات والتليفون والفاكس والتلكس وكل الأجهزة التي يحتاجها أي عمل من الاعمال. فالاتجاه الآن هو ان يكتسب الفرد مهارات متعددة ولذلك اصبحت قضية التدريب مهمة لا تنتهي لملاحقة تطورات واحتياجات وتغيرات ظروف العمل.

«الحوادث»: هل توجد في البحرين معاهد ومراكز للتدريب؟

الوزير الشعلة: نعم معهد التدريب ومراكز التدرب موجودة في البحرين. ويكفي ان اقول لكم، انه تم صرف ٣٥ مليون دينار لتدريب البحرنيين خلال العام الماضي واستفاد من هذه البرامج التدريبية اكثر من ٢٩ الف مواطن في مختلف المواقع. وانفق القطاع الخاص وحده ٢١ مليون دينار على برامج التدريب التي تمر عبر وزارة العمل من خلال مجموعة من البرامج المتعلقة بالتدريب. ولقد انفقت الدولة على تدريب موظفيها قرابة ٩,٥ ملايين دينار. وسوف تصل مخصصات التدريب هذا العام الى ما يقرب من ٤٥ مليون دينار.

واذا قارنا ذلك بعدد سكان البحرين وحجم الايدي العاملة البحرينية فانها تعتبر من أعلى المخصصات حتى في الدول الصناعية، وهذا يعكس بالطبع مدى اهتمام الدولة بموضوع التدريب.

«الحوادث»: هل تعتقد ان هناك مشكلة في اوساط الاكاديميين كخريجي الاداب والحقوق مثلاً؟

الوزير الشعلة: بالعكس لا توجد مشكلة بالمعنى المحسوس لهذا النوع من العمالة او قلة فرص التدريب في مواقع العمل اذا كان هؤلاء ممن لديهم المهارة والتعليم الاكاديمي الذي ذكرتموه. انما المشكلة تنحصر وبشكل واضح في خريجي المدارس حديثي التخرج والمتسربين من العملية التعليمية الذين يتركون المسار التعليمي للبحث عن العمل لظروف وأسباب معينة. هذا هو القطاع الذي تنحصر فيه المشكلة.

«الحوادث»: لكن نعتقد ان بلداً كالبحرين يحتاج الى المصرفيين اكثر.

الوزير الشعلة: نعم، واعتقد ان هذه الظاهرة ليست في البحرين فقط. اصبح العمل الاكاديمي ينحصر في قطاعات قليلة واصبحت الحاجة الماسة الى الايدي الفنية والحرفية المتخصصة. وحتى هذه الامور اصبحت في حاجة الى دعم، فنجد الآن الطبيب او المحامي لا يمكن مواصلة عمله بنجاح الا اذا تمكن من معرفة التعامل مع اجهزة الكمبيوتر حتى يستطيع فهم الأمور التجارية والأصول الفنية مما يمكنه الدفاع بقوة عن قضايا موكليه. والطبيب كذلك لم يعد الآن يتعامل مع المشرط والمقص فقط وانما الليزر والكمبيوتر ايضاً.

اذن أي بلد اليوم أصبح في حاجة ملحة الى الايدي المهنية والفنية. وليس ذلك فقط، بل يجب على المهني او الفني ان يكون قادراً على التعامل مع معدات واجهزة الآداء في كل مهنة من المهن.

وانا اتصور ان هناك ضرورة ملحة في تملك المهارات الفنية اكثر من أي وقت مضى.

«الحوادث»: هل معهد التدريب المسؤولة عنه وزارة العمل لديه برامج متطورة بدرجة كافية؟

الوزير الشعلة: نعم... المعهد يقدم الآن برامج متطورة جداً بالتعاون مع مؤسسات ومراكز تدريبية عالمية وخصوصاً في المجالات الفنية. والجزء الأكبر من عمل معهد البحرين للتدريب والذي يعمل تحت مظلة الوزارة ينحصر ف بتدريب المهارات والكفاءات الاساسية اليت يحتاجها الوضع الآن في السوق.

وهناك معهد آخر وهو معهد التدريب المصرفي والمالي والذي يعتبر من افضل وارقى المراكز التدريبية